

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ: ٢٨ يوليو ١٩٩٩

## فلسطين دولة المؤسسات

### نحو غد أفضل لكيان السلطة الوطنية بمساعدة أميركية وأوروبية

#### مجلس العلاقات الخارجية

مصراعيه للتدقيق من قبل هيئة خارجية. ان مدى وعمق التغيير والاصلاح المقترح في التقرير واسع جداً، فهو يشمل اعتماد دستور رسمي، كما سبق ان اقترح المجلس التشريعي الفلسطيني وخفض عدد ونطاق المؤسسات العامة المرتبطة بمكتب الرئيس، وتفويض الوزراء والبلديات بسلطة اكبر، واناحة المزيد من الانفتاح المالي والمحاسبية بتقديم ميزانية مفصلة في الموعد المحدد الى المجلس التشريعي، تكشف كشفاً كاملاً عن النفقات والواردات العامة بما في ذلك موارد الاحتكارات الحكومية والغاء محاكم امن الدولة وتأمين جسم قضائي مستقل حقيقة، ووضع قوات الشرطة تحت امرة مدنية واضحة، وتخفيض عدد الذين يتقاضون مرتبات حكومية تخفيضاً ملحوظاً لتخفيف الاعباء المالية وتحسين اداء الخدمات العامة بشكل فعال. ان هذه الاصلاحات وغيرها حسب توصيات فريق العمل هي اصلاحات جوهرية تنطبق على حكومات اخرى اكثر تقدماً وازدهاراً من الناحية الاقتصادية. ولا يتوقع احد ان تقوم السلطة الفلسطينية بتنفيذها في الحال دفعة واحدة لكنه لا بد من البدء بهذه المهمة لان بناء وترسيخ مؤسسات حكومية ديمقراطية وفاعلة قائمة على الشفافية والمحاسبية هو من الخطوات الكبرى على طريق بلوغ الفلسطينيين مرحلة تقرير المصير بصورة جدية بالاضافة الى امن اسرائيل وتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة باكملها. ان انتخاب يهود باراك رئيساً لوزراء اسرائيل يفتح افاقاً جديدة امام الاستئناف السريع لعملية السلام. وفيما ينخرط المسؤولون الرئيسيون جدياً في محادثات الوضع النهائي فإن تنفيذ توصيات فريق العمل تكتسب الحاحاً خاصاً. ومما يشجع كثيراً على التفاؤل قرار الرئيس عرفات بتعيين لجنة من كبار المسؤولين

والواقع ان ياسر عرفات والسلطة الفلسطينية نجحوا في اقامة مجلس وزراء فاعل في وجه ظروف معاكسة جداً، منها اغلاق اسرائيل للحدود رداً على الاعمال «الارهابية» مما ادى الى خسائر اقتصادية جسيمة تعادل تقريباً مجموع ما تلقاه الفلسطينيون من مساعدات دولية. كما نجحوا في اجراء انتخابات ديموقراطية نزيهة للرئاسة والمجلس التشريعي. وكذلك اقامة خدمات ناجحة في مجال التعليم والصحة وغيرها من الخدمات الاساسية. بالاضافة الى تنشيط عملية حياطة الضرائح وحفظ الامن والنظام وتطبيق القانون.

ولا بد من الاعتراف بما في هذه الانجازات من مزايا. لكن هذا لا يعني، كما يوحي البعض، التخفيف من اثر الانتقادات التي يستتبعها التقرير في تقديراته. ذلك انه بغير هذا الاعتراف تبدو الصورة المعروضة مشوهة وغير منصفة وغير مسعفة. لان ما

انجزه  
الفلسطينيون  
حتى الآن من  
شئانه

وبوسع ان يشكل اساساً لبناء مستقبل افضل.

وما تبقى من مهام يجب القيام بها بشكل في الحقيقة عبئاً ثقيلاً. وبالتالي فإن التوقف عن الاصلاح ليس خياراً مجدياً. فالسلطة الفلسطينية سوف تبقى متكلة اتكالياً كبيراً على المساعدات الدولية، وهي بالتالي بحاجة الى اكتساب ثقة المجتمع الدولي، ناهيك من ثقة شعبها، وفوق ذلك فإن استثمارات القطاع الخاص، التي بدونها لن يستطيع الفلسطينيون تحقيق النمو الاقتصادي وقابلية الحياة، لن تأتي الى الضفة الغربية وغزة بدون استقرار قضائي ومناخ قانوني وتنظيمي واضح. ومن حسن الحظ ان الرئيس عرفات يعرف ذلك بدليل تشجيعه لهذه الدراسة. ولنا نعرف اي حكومة اخرى افسحت المجال على

اعد هذا المقال فريق عمل مستقل برعاية مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك، الذي اصدر تقريراً عن «تقوية المؤسسات الفلسطينية العامة» يوم 28 حزيران (يونيو) 1999. ويتولى رئاسة فريق العمل هذا ميشال زوكار رئيس الوزراء الفرنسي الاسبق، ويديره هنري سيغمان، والعضو البارز في مجلس العلاقات الخارجية، ومن اعضاء الفريق ميغيل مورتنوس المبعوث الخاص للاتحاد الاوروبي الى الشرق الاوسط، وتبرج رويد لارسن، مستشار وزير الخارجية النرويجي.

◆◆◆

ان الدراسة التي اصدرها اخيراً فريق عمل مستقل، برعاية مجلس العلاقات الخارجية الاميركي، وتمويل من الاتحاد الاوروبي ووزارة الخارجية النرويجية، حول مؤسسات السلطة الفلسطينية، هي وثيقة

في غاية الأهمية  
على المدى البعيد،  
فهي ترسخ  
التوجهات الأساسية

لبناء مؤسسات ديموقراطية فعالة. ليس فقط بالنسبة الى القيادة الراهنة للسلطة الفلسطينية بزعامة ياسر عرفات، بل ايضاً بالنسبة الى الجيل المقبل من القيادات الفلسطينية الذي ستناط به مهمة استمرار واستكمال الارث الذي تركه المؤسسون. وقد وجد التقرير الرسمي الصادر عن منتدى ضم رؤساء دول سابقين، ووزراء خارجية، ووزراء مالية واقتصاد، ومحافظي بنوك مركزية، ان هذا الارث الذي تركه المؤسسون يتضمن سجلاً باهراً من الانجازات التي تضاهي، بل تبرز في بعض النواحي، تلك المتحققة في بلدان مماثلة من حيث التطور والدخل.

الفلسطينيين برئاسة الدكتور  
نبيل شعث وزير التخطيط  
والتعاون الدولي لمراجعة  
التوصيات الواردة في تقرير فريق  
العمل، ووضع خطة لتنفيذها. وقد  
طلب الرئيس عرفات من أعضاء  
فريق العمل ان يقدموا المشورة  
للجنة، وان يساعدوها في عملها.  
فوافقنا على ذلك. وهذه مبادرة  
تعد بتعزيز ثقة المجتمع الدولي  
ببناء المؤسسات الفلسطينية  
وتؤذن بمرحلة جديدة من الإنماء  
الفلسطيني المستديم وأهليته  
للمنافسة على الصعيد العالمي.  
لقد تم وضع تقرير فريق العمل  
بتعاون مدهش من شأنه ان يكون  
قدوة تحتذى من قبل المسؤولين  
الأميركيين والاوروبيين الراغبين  
في مساعدة الفرقاء المعنيين في  
سعيهم الى ايجاد عملية السلام  
الى خاتمتها الناجحة.

\* هيئة اميركية مستقلة - بالاتفاق  
مع «الديپلوماسي»  
خاص به الشرق الأوسط»